

" المقدمة "

=====

الحمد لله الذي كرم الإنسان بالعقل وشرفه بخلافته على الأرض ،
 وأنعم عليه ببعثه الرسل مبشرين ومنذرين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد
 المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين الذين آزره ونصروه
 ونشروا دينه ، وعلى من سار على نهجهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين .
 وبعد ،

يأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ، ويحفظ شريعته محكمة نقية
 من كل سوء ، وينصر عباده المؤمنين ماداموا ملتزمين بها عاملين بأحكامها
 ولقد جاء القرآن مبيناً ومفصلاً للأحكام كما قال تعالى :

" وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ " (١)

وما من أمر في القرآن احتاج إلى البيان إلا وقد بيّنه الرسول صلى الله عليه وسلم
 سواء كان ذلك بنص أم قياس .

وهو بإقامته القياس دليلاً على الأحكام استوعب كل ما جدد في حياة المسلمين
 في كل عصر فلم يتركهم في حاجة إلى استجداء الشرق أو الغرب قانوناً يحكمون
 به، بل أغناهم عن ذلك وجعلهم خلفاء الأرض طالما لم يرضوا عن هذا الدين
 بديلاً :-

" وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا
 اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ
 خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا " (٢)

(٢) النور آية (٥٥) .

(١) النحل آية (٨٩) .

وقد أنعم الله علينا بمنهل عذب نستقي منه العلوم النافعة في الدارين وأمدّه بمن يرفده من خيرة علماء العالم الإسلامي اليوم في العلوم الشرعية حيث أعطوا الطلاب بسخاء وكرم من علمهم العميق وتوجيهاتهم التربوية القيمة الكثير الكثير ، وبوجود جامعة أم القرى بمكة المكرمة تيسر الطريق العلمي وخاصة لطلاب العلوم الشرعية الذين وضعت هذه الكنوز الثمينة بين أيديهم بعد أن بذل السابقون في تصنيفها الجهد الكبير ، ورحلوا لجمعها المسافات الطويلة الشاقة ، وأفنوا أعمارهم فيما يشرفهم ويكرمهم عند ربهم يوم القيامة حينما يسألون عن عمرهم فيما أفنوه .

أليس هذا هو الطريق الذي قال عنه صلى الله عليه وسلم :

" مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ " (١) "وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَخَفُ أُجُنْحَتَهَا لَطَالِبِ الْعِلْمِ رَضَى بِمَا يُصْنَعُ " (٢).

وبتوفيق من الله انضمت إلى هذه الحلقة العلمية المباركة التي ما انعقدت بنية خالصة لوجهه تعالى إلا حفتها الملائكة وغشيتها الرحمة ، وذكر الله الجالسين فيها في الملأ الأعلى ، ورحلت أشبع النفس والعقل بثمارها الطيبة الكريمة فاستوقفتني دوحة الأصول بدقتها وقواعدها الجامعة بين المعقول والمنقول ، وبعمق عقول العلماء الذين زينوها بأزهار من أفكارهم النيرة فكانت كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، لتثمر فيما بعد فقهاً شرعياً مضبوطاً لا يدخل الهوى في

(١) رواه الترمذی فی سننه ج ٤ ص ١٢٧ باب : فضل طلب العلم ، وقال عنه : حديث

حسن صحيح .

(٢) رواه أبو داود فی سننه ، أنظر سنن أبي داود بشرح عون المعبود ج ١٠ ص ٧٣

قال المنذرى : والحديث أخرجه ابن ماجة وأخرجه الترمذی ، واختلف في أحد

رواته وهو قيس بن كثير .

استنباطاته من نصوص الكتاب والسنة .

ورحت أدقق النظر فيها في مرحلة الماجستير حتى إذا جاء دور كتابة الرسالة أمسكت ببعض أوراقها أقلبها لأقرأ فيها عظمة هذه الشريعة التي تتجلى في عظمة من حفظ علومها من العلماء ، وقد زادني ذلك شوقاً إلى أن أستفيد من معلوماتها في مرحلة الدكتوراه ، والحقيقة أنني تهيبت ذلك ، ورغم أنني ألقيت نظرة في أوراقها ، وحاولت جهدي أن تكون فاحصة ، لكن أنني يكون النظر الفاحص بالعلم الضئيل ١٢ .

وشدني القياس ، ورغبت في الكتابة عنه فهو الباب الذي يدخل الكثير من الأمور المستجدة اليوم - وما أكثرها - إلى دائرة الأحكام الشرعية فيلقى عليها الضوء من مشكاة الكتاب والسنة ، والمسلمون في حاجة إلى من ينير لهم الطريق ، ويعطيهم حكم الإسلام فيها ، فيحفظ لهم دينهم من كل وافد غريب يحاول النيل منه بأفكار براقة أو مصطلحات حديثة .

لكن ما الذي أكتبه في القياس ١٣ ؟

نعم تحيرت فأنا ما زلت طالباً تحتاج إلى من يأخذ بيدي في هذا العلم الدقيق ، وإذا بأستاذي الفاضل - الشيخ أحمد فهمي أبو سنة - يضع يدي على موضوع شغل الأصوليين طويلاً وهو :

" الحكم الوارد على خلاف القياس "

فهذا النوع من الأحكام شغل قسماً كبيراً من العلماء المتقدمين والمتأخرين ، إذ منهم من نظر إلى الأحكام الشرعية واعتبرها قواعد عامة ، وما جاء مستثنى منها يكون حكماً وارداً على خلاف القياس ولا يقاس عليه ، وهذا رأى المتقدمين . أما الشيخ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من المتأخرين فذهب إلى أنه ليس هناك حكماً وارداً على خلاف القياس ، مما كان له آثاره الفقهية في المجال التطبيقي .

(٨)

وفى موضوعى هذا حاولت أن أبين الأساس الأصولى الذى بنى عليه هذا
الخلافاً ، وما بنى على هذا الخلاف من المسائل الفقهية ، وهو موضوع يفرد بالدراسة
لأول مرة بحمد الله وتوفيقه ، واقتضى ذلك أن تكون خطة البحث واقعة فى
خمسة أبواب كالتالى :

الباب الأول :

تعريف القياس وأركانه •

وتحته ثلاثة فصول

الفصل الأول :

فى تعريف القياس •

الفصل الثانى :

فى أركانه •

الفصل الثالث :

فى الحكم الشرعى •

وتحته المباحث الآتية :

المبحث الأول :

تعريف الحكم الشرعى مع شرح التعريف •

المبحث الثانى :

شروط حكم الأصل •

المبحث الثالث :

أقسام الحكم الشرعى •

المبحث الرابع :

ما يقبل الثبوت بالقياس من هذه الأحكام •

الباب الثاني :

في تعليل الحكم الشرعي .

وتحته فصول :

الفصل الأول :

في بناء الأحكام على المصالح .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :

في الحسن والقبح .

المبحث الثاني :

في المصلحة والمفسدة .

المبحث الثالث :

في التعليل بالمصالح والعلل .

الفصل الثاني :

انقسام الأحكام عند القائلين بالتعليل إلى معللة وتعبدية .

الباب الثالث :

في العلة - معناها - وبعض شروطها .

وتحته ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

في معنى العلة ، واختلاف العلماء فيه .

الفصل الثاني :

في بعض شروطها :

* المناسبة ، وأثر المقاصد فيها .

* لا مناسبة إذا كان المقصد مناقضا لغلبة المفسدة.

* اشتراط التأثير ، ومعناه واختلاف العلماء فيه .

* القصر والتعدي .

* اشتراط الاطراد في العلة .

الفصل الثالث :

في اتحاد العلة وتعددتها ، والترجيح بين العلل .

الباب الرابع :

الحكم الوارد على خلاف القياس وعلى وفقه .

وتحتة ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

في معناهما وأمثلتها .

الفصل الثانى :

اختلاف العلماء في وجود الحكم الوارد على خلاف القياس

وثمره الخلاف .

الفصل الثالث :

الحكم الوارد على خلاف القياس والاستحسان .

وتحتة ثلاثة مباحث:

المبحث الأول :

معنى الاستحسان في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثانى :

الموازنة بين الحكم الوارد على خلاف

القياس والاستحسان .

المبحث الثالث :

موقف ابن تيمية رحمه الله من

• الاستحسان

الباب الخامس :

في أحكام اختلف العلماء في مجيئها على خلاف القياس •

" وتحتة خمسة فصول " :

الفصل الأول :

• في بعض مسائل العبادات •

المسألة الأولى :

• التطهير من النجاسات •

المسألة الثانية :

• بقاء صوم المفطر ناسيا •

المسألة الثالثة :

• ايجاب الزكاة في خمس من الابل دون الكثير من الخيل •

المسألة الرابعة :

• المضي في الحج الفاسد •

الفصل الثاني :

• في بعض المسائل المالية :

المسألة الأولى :

• السلم •

المسألة الثانية :

• بيع الزروع المتلاحقة الثمار والمغيبة الأصول •

المسألة الثالثة :

• بيع العرايا •

المسألة الرابعة :

• بيع المصرة •

المسألة الخامسة :

• المزارعة •

المسألة السادسة :

• الأخذ بالشفعة جبراً على المشتري •

المسألة السابعة :

• الانتفاع بالمرهون •

الفصل الثالث :

من مسائل الأسرة :

• " الحكم في امرأة المفقود عند حضور زوجها " •

الفصل الرابع :

في بعض مسائل الجنايات :

المسألة الأولى :

• قطع يد السارق في ثلاثة دراهم دون المختلس •

المسألة الثانية :

• تحمل العاقلة لدية الخطأ •

فصل ختامى :

في بعض المسائل التي يظن مجيئها على خلاف الحكمة والواقع أنها على

• وفقها •

• وتحتة ثلاثة مباحث •

المبحث الأول :

• فى بعض مسائل العبادات •

المسألة الأولى :

• غسل الثيوب من بول الصبية دون الصبى •

المسألة الثانية :

• الجمع بين الماء والتراب فى التطهير •

المسألة الثالثة :

• التفريق بين الأموال فى مقادير الزكاة •

المسألة الرابعة :

• ايجاب قضاء الصوم على الحائض دون قضاء

• الصلاة •

المبحث الثانى :

• فى بعض مسائل الأسرة •

المسألة الأولى :

• إباحة رجعة المرأة بعد الطلاق الأول وحرمتها

• بعد الطلاق الثالث حتى تتزوج غيره •

المسألة الثانية :

• احداث المرأة على زوجها زمانا أكثر من

• احداثها على أبيها •

المبحث الثالث :

في بعض مسائل الجنايات •

المسألة الأولى :

قطع اليد في ربع دينار والحكم بأن ديتهـا

نصف دية الإنسان •

المسألة الثانية :

الحد في القذف بالزنا دون القذف بالكفر •

المسألة الثالثة :

الاكتفاء بشاهدين في القتل دون الزنا •

الخاتمة :

في أهم نتائج البحث •

وقد سرت في دراستي لمسائل البحث على المنهج الآتي :

أولا : في الناحية الأصولية :

(١) عند ذكر التعريف في الاصطلاح اكتفيت بذكر

التعريف الذي يخلو من الاعتراضات مع شرحه وإخراج محترزاته •

(٢) إذا كانت هناك اعتراضات عليه • ذكرت أكثرها

وجاهة ثم أردفتها بالجواب عليها •

(٣) حاولت جهدي ذكر الأمثلة في كل مسألة اتحدث

عنها لأنه بالمثال يتضح المقال •

(٤) عند ذكرى لشروط القياس اقتصررت على أهم

هذه الشروط مما يتعلق بموضوع البحث •

(٥) هناك بعض المسائل الفقهية التي ذكرتها في

الأمثلة ستأتي موسعة إن شاء الله في الباب التطبيقي وقد أشرت إلى ذلك في مكانه .

(٦) عند ذكر آراء الأصوليين في مسألة ما قمت

باستعراض الآراء المهمة وأوردت أدلتها ثم ناقشت هذه الأدلة
مرجحة للرأي الأقوى دليلاً مع التعلييل .

(٧) لدى ذكرى لشروط العلة ذكرت منها مايتصل

بموضوع البحث .

ثانياً: في الناحية الفقهية :

(١) اتبعت أسلوب الموازنة بين المذاهب الفقهية

بالنسبة لموضوعي . وحاولت مراعاة الترتيب الزمني لها فالحنفية
أولا ثم المالكية ثم الشافعية فالحنابلة .

(٢) ذكرت الأدلة التي استدلت بها كل مذهب من

كتبهم ، وأحيانا أكتفى بأهمها .

(٣) حاولت تخريج ما استدلوا به من الأحاديث والآثار

فما عثرت عليه في كتب الصحيحين اكتفيت بوروده فيهما ، وما لم أعر
عليه فيهما التمسث تخريجه من كتب التخريج الأخرى ، وإذا تكرر
هذا الحديث أحلت على ما ذكرت أولاً .

(٤) اكتفيت في الناحية الفقهية ببعض المسائل في

كل باب دون الاستقصاء لأن الغرض هو إثبات الوجود التطبيقي للحكم

الوارد على خلاف القياس . وبيان وجهة نظر المثبتين والنافيين له .

(٥) في نهاية كل مسألة حاولت ترجيح الرأي الذي

يتمشى مع الأساس الأصولى للموضوع ، فأحيانا يكون الحق فى جانب الجمهور وهو الطرف المثبت لوجود الحكم الوارد على خلاف القياس وأحيانا يكون الحق بجانب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم النافيين له .
(٦) أفردت الفصل الختامى لذكر المسائل التى يظن

مجيئها على خلاف الحكمة .

وبعد :

فقد حاولت فى خلال الزمن الذى كتبت فيه هذه الرسالة أن أسير فى هذا الموضوع سير المتأنى فى دراسته ، الباحث وراء القواعد الراسخة والحجج الصحيحة فيه ، وقد حطت الرحال بساحل بحر الفقه ، فإذا به بحر زاخر ترفده المذاهب الفقهية المختلفة بآراء مستمدة من الكتاب والسنة ، وحاولت أن أتجول فيه بزورقى الأصولى ، وبرفقة أستاذى الكريم ، وما اصطدته من لآئسه النفيسة وجواهره الكريمة ، أرجو من الله أن يتقبله منى ويعفو عما صاحبه من بعض الخلل الذى لا يخلو منه الجهد البشرى ، فما كان صوابا فمن الله وما كان خطأ فمنى واستغفر الله .



الفهرس

الصفحة

٥	المقدمة
١٨	شكر وتقدير
١٩	الباب الأول في تعريف القياس وأركانه
٢٠	الفصل الأول : في تعريف القياس .
٢١	القياس في اللغة
٢٢	القياس في الاصطلاح
٢٢	شرح التعريف
٢٣	اخراج المحترزات
٢٦	الفصل الثاني : في أركان القياس .
٢٧	الركن الأول : الأصل . تعريفه في اللغة والاصطلاح .
٢٩	الركن الثاني : الفرع
٢٩	الركن الثالث : حكم الأصل
٢٩	الركن الرابع : الوصف الجامع
٣٠	الفصل الثالث : في الحكم الشرعي .
٣١	المبحث الأول : تعريف الحكم الشرعي وشرح التعريف
٣٥	المبحث الثاني : شروط حكم الأصل .
٣٥	الشرط الأول : أن يكون حكم الأصل شرعيا
٣٦	القياس لا يجري في اللغة
٣٧	القياس في العقلية

المفحة

- الشرط الثاني : ألا يكون حكم الاصل معدولا به عن سنن القياس ٢٨
- الشرط الثالث : أن يكون حكم الاصل ثابتا غير منسوخ . ٤٥
- الشرط الرابع : ألا يثبت حكم الاصل بالقياس بل ينص أو اجماع . ٤٧
- الشرط الخامس : ألا يكون الدليل على اثبات حكم الاصل دالا على ٤٨
- اثبات حكم الفرع .
- المبحث الثالث : في أقسام الحكم الشرعي - ٤٩
- المطلب الأول : أقسام الحكم التكليفي تشمل : ٥٠
- ١- الإيجاب في اللغة والاصطلاح ٥١
- ٢- التحريم في اللغة والاصطلاح ٥١
- ٣- النذب في اللغة والاصطلاح ٥٣
- ٤- الكراهة في اللغة والاصطلاح ٥٣
- ٥- الإباحة في اللغة والاصطلاح ٥٥
- المطلب الثاني : الحكم الوضعي وأقسامه .
- تعريف الحكم الوضعي في اللغة والاصطلاح . ٥٨
- أقسام الحكم الوضعي تشمل :
- ١- العلية ٥٩
- ٢- السبب ٥٩
- ٣- الركن ٦٠
- ٤- الشرط ٦١
- ٥- المانع ٦٢
- ٦- المحبة ٦٣

المفحسة

- ٦٤ ٧- البطلان أو الفساد
- ٦٦ المبحث الرابع : مايقبل الثبوت بالقياس من الاحكام
- ٧٦ الباب الثاني : في تعليل الحكم الشرعى .
- ٧٧ الفصل الأول : في بناء الاحكام على المصالح .
- ٧٨ المبحث الأول : في الحسن والقبح .
- ٧٨ مفهوم الحسن والقبح في الأفعال .
- ٧٩ آراء العلماء في ذلك .
- ٨٩ المبحث الثانى : في المصلحة والمفسدة .
- ٨٩ المصلحة في اللغة والامطلاح
- ٩٠ المفسدة في اللغة والاصطلاح
- ٩٠ تقسيم بعض العلماء الافعال الى خمسة أقسام
- ٩٠ الاعتراض على المصلحة الخالصة .
- ٩٢ الاعتراض على المفسدة الخالصة
- ٩٢ الاعتراض على ما تساوت مصلحته ومفسدته
- المصلحة الراجحة الحكم فيها الوجوب أو الندب
- ٩٣ أو الاباحية .
- المفسدة الراجحة والحكم فيها الحرمة أو
- ٩٦ الكراهة .
- ٩٨ المبحث الثالث : التعليل بالمصالح والعلل
- ٩٨ اشتمال الوصف على مصلحة

المفحة

- ١١٩ الاعتراض على هذا التعريف والرد عليه
- ١٢٢ الراجح من هذه التعريفات
- الفصل الثانى : فى بعض شروط العلة :
- ١٢٤ - المناسبة وأثر المقاصد فيها •
- ١٢٤ معنى المناسبة فى اللغة والاصطلاح
- ١٢٦ أثر المقصد فى تحقيق المناسبة بين الوصف والحكم
- ١٢٦ المقاصد ثلاثة : مقاصد ضرورية
- مقاصد حاجية •
- مقاصد تحسينية •
- ١٢٨ كيفية حفظ المقاصد الضرورية والأبواب التى تجرى فيها •
- ١٢٦ الأبواب التى تجرى فيها المقاصد الحاجية
- ١٢٩ ماتجرى فيه المقاصد التحسينية •
- ١٤٢ - لا مناسبة اذا لم يشتمل الوصف على مصلحة راجحة •
- ١٤٣ هل تبقى المناسبة مع ترتب المصلحة المساوية للمفسدة ؟
- ١٤٥ اشتراط التأثير ومعناه واختلاف العلماء فيه
- اقسام التأثير أربعة :
- ١٤٦ ١- تأثير عين الوصف فى عين الحكم
- ١٤٨ ٢- تأثير عين الوصف فى جنس الحكم •
- ١٤٨ ٣- تأثير جنس الوصف فى عين الحكم •
- ١٤٩ ٤- تأثير جنس الوصف فى جنس الحكم •
- ١٥٢ - القصر والتعدي

المفحة

- ١٥٢ العلة المتعدية والقاصرة
- ١٥٤ - الغرض من العلة القاصرة اظهار الحكمة التي من أجلها
 • شرع الحكم
- ١٥٤ - الاختلاف في التعليل بالعلة القاصرة المستنبطة •
 • آراء العلماء في ذلك
- ١٥٨ - اشتراط الاطراد في العلة
- ١٥٩ • مذاهب العلماء في ذلك
- ١٦٥ الفصل الثالث : اتحاد العلة وتعددتها والترجيح بين العلل •
- ١٦٦ هل يشترط في العلة انعكاسها ؟
- ١٦٦ • اختلاف العلماء في اتحاد العلة وتعددتها
- ١٧٠ الباب الرابع : الحكم الوارد على خلاف القياس •
- ١٧١ الفصل الأول : الحكم الوارد على خلاف القياس وعلى وفقه •
- ١٧٢ • الحكم الوارد على وفق القياس
- ١٧٣ • الحكم الوارد على خلاف القياس
- ١٨٠ • فهم الغزالي لهما •
- ١٨٤ الفصل الثاني : اختلاف العلماء في وجود الحكم الوارد
 • على خلاف القياس وثمره الخلاف
- الشيخ ابن تيمية : ليس في الشريعة شيء على خلاف
- ١٨٥ القياس
- ١٨٨ • أساس الخلاف

المفحة

- ١٩٢ الفصل الثالث : الحكم الوارد على خلاف القياس والاستحسان .
- ١٩٣ المبحث الأول : الاستحسان في اللغة والاصطلاح .
- المبحث الثاني : الموازنة بين الحكم الوارد على خلاف القياس
- ٢٠٠ والاستحسان .
- ٢٠٢ المبحث الثالث : موقف ابن تيمية من الاستحسان .
- ٢٠٧ الباب الخامس : في أحكام اختلف العلماء في مجيئها على خلاف القياس .
- ٢٠٩ الفصل الأول : في بعض مسائل العبادات .
- ٢١٠ المسألة الأولى : تطهير النجاسات
- ٢١٤ المسألة الثانية : بقاء صوم المفطر ناسيا .
- ٢٢٥ المسألة الثالثة : ائفاء الخيل من الزكاة .
- ٢٣١ المسألة الرابعة : المضي في الحج الفاسد .
- ٢٣٦ الفصل الثاني : في بعض المسائل المالية :
- ٢٣٧ المسألة الأولى : السلم .
- المسألة الثانية : بيع الزروع المتلاحقة الثمار والمغيبية
- ٢٤٢ الأ صول .
- ٢٥٠ المسألة الثالثة : بيع العرايا .
- ٢٦١ المسألة الرابعة : بيع المصرة .
- ٢٧٠ المسألة الخامسة : المزارعة .
- ٢٧٩ المسألة السادسة : الأخذ بالشفعة جبرا على المشتري .
- ٢٨٦ المسألة السابعة : الانتفاع بالمرهون .

المفحة

- ٢٩٢ الفصل الثالث : من مسائل الأسرة .
- ٢٩٣ الحكم في امرأة المفقود عند حضور زوجها .
- ٣٠٢ الفصل الرابع : في بعض مسائل الجنايات .
- ٣٠٣ المسألة الأولى : قطع يد السارق دون المختلس والمنتهب والغاصب .
- ٣٠٩ المسألة الثانية : تحمل العاقلة لدية القتل الخطأ .
- الفصل الختامي : في بعض المسائل التي يظن مجيئها
- ٣١٧ على خلاف الحكمة .
- ٣١٨ البحث الأول : في بعض مسائل العبادات :
- المسألة الأولى : غسل الثوب من بول الصبية دون الصبي
- ٣١٩ اذا لم يأكلا الطعام .
- ٣٢١ المسألة الثانية : الجمع بين الماء والتراب في التطهير .
- المسألة الثالثة : ايجاب قضاء الصوم على الحائض دون
- ٣٢٢ قضاء الصلاة .
- المسألة الرابعة : التفريق بين الأموال في مقاديس
- ٣٢٧ الزكاة .
- ٣٢٢ المبحث الثاني : في بعض مسائل الأسرة :
- المسألة الأولى : اباحة رجعة المرأة بعد الطلاق الأول وحرمتها
- ٣٢٣ بعد الطلاق الثالث حتى تتزوج غيره .
- المسألة الثانية : احداث المرأة على زوجها زمانا أكثر من
- ٣٢٨ احداثها على أبيها .

المفحة

المبحث الثالث : في بعض أحكام الجنايات : ٢٤٢

المسألة الأولى : قطع اليد في ربع دينار والحكم بأن ديبتها

٢٤٢ نصف دية الانسان .

المسألة الثانية : الحد في القذف بالزنا دون القذف بالكفر ٣٤٦

المسألة الثالثة : الاكتفاء بشاهدين في القتل دون الزنا . ٢٤٩

الخاتمة . في أهم نتائج البحث . ٢٥١

قائمة المراجع . ٢٦٠

الفهرس . ٤١٣

ع محمد الله
ووفيقه